

جامعة الأزهر

كلية اللغة العربية بأسسيوط

المجلة العلمية

استدراكات يحيى بن حمزة العلويّ على ابن الحاجب (في كتابه) المحصل في شرح أسرار المفصل

(Yahya Bin Hamza Al-Alawi's Comments On Ibn Al-Hajib In His Book Al-Muhassal Fi Sharh Asrar Al-Mufasssal)

إعداد

الباحثة/ رحمه عوض صالح آل ناشر القحطاني.

قسم اللغة العربية وآدابها- كلية العلوم التطبيقية بسراة عبيدة.

جامعة الملك خالد بأبها.

(العدد الثالث والأربعون)

(الإصدار الرابع-نوفمبر)

(الجزء الخامس ١٤٤٦هـ / ٢٠٢٤م)

الترقيم الدولي للمجلة (ISSN) 2536- 9083

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية: ٢٠٢٤/٦٢٧١م

استدراكات يحيى بن حمزة العلويّ على ابن الحاجب في كتابه (المحصل في شرح أسرار المفصل)

رحمه عوض صالح آل ناشر القحطاني.

قسم اللغة العربية وآدابها، كلية العلوم التطبيقية بسراة عبيدة، جامعة الملك خالد
بأبها.

البريد الإلكتروني: rahmaawad78@gmail.com.

ملخص

تناولت هذه الدراسة التعريف بعلمين من أعلام النحو وهما: العلوي وابن الحاجب حياتهما وآثارهما باختصار، ثم الوقوف على أهم المسائل التي استدرك فيها يحيى بن حمزة العلوي على ابن الحاجب في كتابه: (المحصل في شرح أسرار المفصل) دراسة وصفية تحليلية، ودراسة جميع هذه المسائل دراسة مفصلة بذكر مذاهب العلماء في كل مسألة وآرائهم وحججهم ثم الترجيح لأقواها مع ذكر التعليل، ثم الخاتمة التي تبرز أهم نتائج الدراسة.

وقد اقتضت طبيعة هذا البحث أن يشتمل على مقدمة، وتمهيد، وثلاثة مباحث، وخاتمة. المقدمة: اشتملت على أهمية الموضوع، وسبب اختياره، وأهدافه، وتساولاته. التمهيد: فيه مطلبان: الأول: العلويّ حياته وآثاره، والثاني: ابن الحاجب حياته وآثاره. المبحث الأول: استدراكاته في المقدمات. المبحث الثاني: استدراكاته في المرفوعات. المبحث الثالث: استدراكاته في المنصوبات. الخاتمة: تشتمل على أهم النتائج التي توصلت لها هذه الدراسة.

الكلمات المفتاحية: يحيى بن حمزة العلويّ، ابن الحاجب، الاستدراكات، المحصل في شرح أسرار المفصل.

(Yahya Bin Hamza Al-Alawi's Comments On Ibn Al-Hajib In His Book Al-Muhassal Fi Sharh Asrar Al-Mufasssal)

Rahma Awad Saleh Al-Nasher Al-Qahtani.

Department of Arabic Language and Literature - College of Applied Sciences, Sarat Ubaida, King Khalid University in Abha.

Email: _rahmaawad78@gmail.com

Abstract

This study dealt with introducing two prominent grammar scholars: Al-Alawi and Ibn Al-Hajib, their lives and effects in brief, then examining the most important issues in which Yahya bin Hamza Al-Alawi addressed Ibn Al-Hajib in his book: (Al-Muhallas fi Sharh Asrar Al-Mufasssal), a descriptive and analytical study, and a study of all these issues. A detailed study by mentioning the scholars' doctrines on each issue, their opinions and arguments, then giving preference to the strongest ones, mentioning the reasoning, then a conclusion that highlights the most important results of the study. The nature of this research required that it include an introduction, a preface, three chapters, and a conclusion. Introduction: It included the importance of the topic, the reason for choosing it, its objectives, and its questions. Preface: It contains two sections: The first: Al-Alawi, his life and works, and the second: Ibn Al-Hajib, his life and works. The first chapter: His additions to the introductions. The second chapter: His additions to the nominative cases. The third chapter: His additions to the accusative cases. The conclusion: It includes the most important results reached by this study.

Keywords: *Yahya Bin Hamza Al-Alawi, Ibn Al-Hajib, Corrections, Al-Muhallas Fi Sharh Asrar Al-Mufasssal.*

المقدمة:

الحمد لله الذي تكفل بحفظ كتابه الكريم، الحمد لله حمد الشّاكرين الذّاكرين، حمداً يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه، والصّلاة والسّلام على النّبّي الأكرم نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، **وبعد:**

يُعدُّ كتاب: (المفصل في صنعة الإعراب) للزمخشري (٥٣٨هـ)، من أهم الكتب القيّمة التي حظيت باهتمام العلماء واشتغالهم به، وتعددت شروحه ومن أهمها: شرح ابن الحاجب (٦٤٦ هـ) في كتابه: الإيضاح في شرح المفصل، وشرح يحيى بن حمزة العلوي (٧٤٩ هـ) في كتابه: المحصل في شرح أسرار المفصل، والذي هو موضوع الدراسة، وغيرها من الشروح المهمة، ولقد وقفت على شرح يحيى بن حمزة العلويّ ووجدت فيه الكثير من المسائل والآراء الخلافيّة المهمّة، ووجدته في بعض المواطن القليلة يستدرك على ابن الحاجب في شرحه للمفصل، ووجدت أنّ فيه مادة جيّدة تصلح للدراسة، وجديرة بالبحث والدراسة والإمعان والتّقصي، وعلى حدّ علمي لم يسبق لأحد من الباحثين دراسة هذا الموضوع، وإن كانت هناك دراسات تناولت يحيى بن حمزة العلوي في كتبه الأخرى أو في كتابه هذا لكنّها لم تتناول استدراكاته على ابن الحاجب.

ولعلّ أهمّ تساؤلات هذا البحث:

- ما الذي استدركه العلويّ على ابن الحاجب في شرحه للمفصل؟
- وما الأقوال والآراء التي انفرد بها العلويّ في كتابه المحصل في شرح أسرار المفصل من خلال استدراكاته على ابن الحاجب؟ وما الآراء التي تابع فيها من سبقه من النّحويين؟

كل تلك التساؤلات سوف يكشف عن إجاباتها في ثنايا هذا البحث، ويهدف البحث إلى معرفة أهم المواطن التي استدرک فيها العلويّ على ابن الحاجب في شرحه للمفصل، والوقوف على الأقوال والآراء التي انفرد بها العلويّ من خلال استدرکاته على ابن الحاجب، والآراء التي تابع فيها من سبقه من النحويين وتأثر بهم.

وأما عن أهمية الموضوع وسبب اختياره:

- أنّ الوقوف على مواقف عالم له قدره ومكانته في علمي النحو والصرف تجاه عالم آخر لا يقلّ عنه أهميّة ومكانة، له أكبر الأثر في إثراء الدرس النحوي.
- أنّ هذا الموضوع لم يسبق إليه أحد من الباحثين بالدراسة على النحو الذي تقوم عليه دراستي.

وقد اقتضت طبيعة هذا البحث أن يشتمل على مقدمة، وتمهيد، وثلاثة مباحث، وخاتمة.

- **المقدمة:** اشتملت على أهمية الموضوع، وسبب اختياره، وأهدافه، وتساؤلاته.
- **التمهيد:** فيه مطلبان: الأول: العلويّ حياته وآثاره، والثاني: ابن الحاجب حياته وآثاره.
- **المبحث الأول:** استدرکاته في المقدمات.
- **المبحث الثاني:** استدرکاته في المرفوعات.
- **المبحث الثالث:** استدرکاته في المنصوبات.
- **الخاتمة:** تشتمل على أهم النتائج التي توصلت لها هذه الدراسة.

التمهيد

المطلب الأول: يحيى بن حمزة العلوي

حياته وأثاره:

اسمه ونسبه ومولده^(١): هو يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم بن يوسف بن علي بن إبراهيم بن محمد بن إدريس بن جعفر الزكي بن علي التقي بن محمد التقي بن علي الرضا بن موسى الكاظم ابن جعفر الصادق السبط العلوي، الحسيني، الهاشمي، وولد في مدينة صنعاء سنة (٦٦٩هـ)، ويكنى بأبي إدريس، وأبي الحسن، ومن ألقابه المشهورة: (المؤيد بالله) و(المؤيد برب العزة) و (المؤيد الزيدي).

نشأته وصفاته^(٢): اشتغل يحيى بن حمزة العلوي بالمعارف العلمية والإسلامية وهو صبيٌّ فأخذ من جميع أنواعها على أكابر علماء الديار اليمنية وتبحر في جميع العلوم وفاق أقرانه، وكان إمامًا مجاهدًا، مجتهدًا، مفكرًا، زاهدًا، ويتميز العلوي بحسن الخلق، وبالعَدل والإنصاف، وبسلامة الصدر، وبالذَّب عن أعراض المسلمين والصحابة على وجه الخصوص، قال عنه الإمام الشوكاني: " وله ميلٌ إلى الإنصاف مع طهارة لسان، وسلامة صدر، وعدم إقدام على التكفير والتفسيق بالتأويل، ومبالغة

(١) ينظر: طبقات الزيدية الكبرى لإبراهيم بن القاسم: ٣ / ١٢٢٤، والبدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع للشوكاني: ٢ / ٨٨٥، وبلوغ المرام في شرح مسك الختام للعرشي: ٥١، وهديّة العارفين لإسماعيل البغدادي: ٢ / ٥٢٦، وتاريخ اليمن المسمى بفرجة الهموم للواسعي: ٣٦، والأعلام للزركلي: ٨ / ١٤٣، ومعجم المؤلفين لعمر رضا كحاله: ٤ / ٩٣، وأعلام المؤلفين الزيدية للوجيه: ١١٢٤، وتاريخ الأئمة الزيدية في اليمن حتى العصر الحديث لمحمد زيارة: ١٠١.

(٢) ينظر: البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع للشوكاني: ٢، ٨٨٥، ٨٨٦، وأعلام المؤلفين الزيدية للوجيه: ١١٢٤.

في الحمل على السلامة على وجه حسن، وهو كثير الذب عن أعراض الصحابة المصونة، وعن أكابر علماء الطوائف رحمهم الله^(١).

شيوخه^(٢): من أبرز شيوخ العلوي التي ذكرتها كتب التراجم:

- أبو عبدالله العلامة محمد بن خليفة بن سالم بن محمد يعقوب الهمداني، المتوفى سنة (٦٧٥هـ)، كان فقيهاً كبيراً متورعاً، ما قرأ عليه أحد إلا انتفع، وقد قرأ عليه العلوي علم الكلام.
- الشيخ عماد الدين يحيى بن محمد بن أحمد بن عبدالله بن الحسن سراج الدين، وهو المعروف بالسراجي، كان أعمى، توفي سنة (٦٩٦هـ)، وأخذ عنه العلوي كتاب (السيرة لابن هشام).
- الإمام المطهر بن يحيى بن المرتضى بن المطهر بن القاسم بن إبراهيم بن إسماعيل، المتوفى سنة (٦٩٧هـ)، وأخذ عنه العلوي كتاب (أصول الأحكام لأحمد بن سليمان).
- الشيخ الفقيه علي بن سليمان البصير، المتوفى (ق ٨هـ)، وقد أخذ عنه العلوي كتب الأئمة.

(١) البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع: ٨٨٦ / ٢.

(٢) ينظر: طبقات الزيدية الكبرى لإبراهيم بن القاسم: ٢٠٥ / ١، ٧٥٠ / ٢، ٧٥١، ٩٦٨، ٣ / ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، والبدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع للشوكاني: ٢ / ٢٧١، وبلوغ المرام في شرح مسك الختام للعرشي: ٥٠، وأعلام المؤلفين الزيدية للوجيه: ١١٢٤.

- العلامة رضيّ الدين إبراهيم بن محمد بن إبراهيم الطبري، المتوفى سنة (٧٢٢هـ)، وقد أجاز العلويّ قراءةً وسماعاً في كتب عديدة، منها: (كتاب البخاري)، و(كتاب الترمذي)، و(كتاب مسلم).
- الإمام محمد بن المطهر بن يحيى بن المرتضى بن المطهر سنة (٧٢٩هـ)، صاحب (المنهاج الجليّ في فقه زيد بن علي) و (عقود العقيان).
- العلامة محمد بن محمد بن أحمد الطبري، المتوفى سنة (٧٣٠هـ)، وقد أخذ عنه العلويّ القرآن والحديث.

تلاميذه^(١):

- العلامة محمد بن المرتضى بن المفضل الحسني، المتوفى سنة (٧٣٢هـ).
- العلامة أحمد بن حميد بن سعيد الحارثي، المتوفى بعد سنة (٧٥٠هـ).
- ابنه عبدالله بن يحيى بن حمزة العلويّ، وقد أجازهُ العلويّ في كتابه (الانتصار على علماء الأمصار)، والمتوفى سنة (٧٨٨هـ).
- الفقيه الحسن بن محمد النحويّ، وقد أجازهُ العلويّ في كتابه (الانتصار على علماء الأمصار) كاملاً، والمتوفى سنة (٧٩١هـ).

مؤلفاته وأثاره^(٢): مؤلفات الإمام يحيى بن حمزة العلويّ كثيرة ومتنوعة في جميع الفنون، فقد صنّف في علوم النحو، والكلام، والبلاغة، والفقه، وأصول الفقه،

(١) ينظر: طبقات الزيدية الكبرى لابراهيم بن القاسم: ٣ / ١٢٢٥ - ١٢٢٧، والروائح العطرة لابن السراجي: ٢٨.

(٢) ينظر: كشف الظنون لحاجي خليفة: ٢ / ١٧٩٥، وطبقات الزيدية الكبرى لإبراهيم بن القاسم: ٣ / ١٢٢٨ - ١٢٣١، والبدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع للشوكاني: ٢ / ٨٨٥ - ٨٨٦، وبلوغ المرام في شرح مسك الختام للعرشي: ٥١، وهديّة العارفين لإسماعيل البغدادي: ٢ /

والفرائض، والمنطق، وغيرها من العلوم، وقيل قد بلغت عدد مصنفااته مائة مجلد، ويروى أنّ كراريس مصنفااته زادت على عدد أيام عمره.

وفيما يلي أبرز مصنفااته وآثاره حسب ما ورد في كتب التراجم:

- التمهيد في علوم العدل والتوحيد: منه نسخة مخطوطة بمكتبة الجامع الكبير، ويقع في مجلدين.
- الشامل لحقائق الأدلة العقلية وأصول المسائل الدينية: منه نسخة مخطوطة بمكتبة الجامع الكبير (قسم المكتبة المتوكلية)، ويقع في أربعة مجلدات.
- مشكاة الأنوار في الرد على الباطنية الفجار: وهو كتاب مطبوع، بتحقيق: محمد السيد، دار الفكر الحديث، القاهرة، سنة (١٩٧٢م).
- القسطاس: ويقع في مجلدين، وهو من الكتب المفقودة.
- اختيارات المؤيد بالله: منه نسخة مخطوطة بإحدى مكتبات الهند، ويقع في مجلدين.
- المعيار لقرائح القطار في شرح حقائق الأدلة الفقهية وتقرير القواعد القياسية: منه نسخة مخطوطة في (١٤١) ورقة بمكتبة الجامع الكبير، ويقع في مجلد واحد.
- إكليل التاج وجوهرة الوهاج: منه نسخة مخطوطة في مكتبة الجامع الكبير، تقع في عشرين ورقة.
- العدة في المدخل إلى العمدة: وهو مختصر في الفقه، يقع في جزأين، وهو من الكتب المفقودة.



٥٢٦، وتاريخ اليمن المسمى بفرجة الهموم للواسعي: ٣٦، ٣٧، والأعلام للزركلي: ٨ / ١٤٣،

١٤٤، ومعجم المؤلفين لعمر رضا كحاله: ٤ / ٩٣.

- الإيضاح لمعاني الفتّاح: وهو في علم الفرائض، ويقع في مجلد واحد، وهو من الكتب المفقودة.
- المعالم الدينية في العقائد الإلهية: وهو كتاب مطبوع، بتحقيق: سيّد مختار بن محمد حشّاد، دار الفكر المعاصر، بيروت، سنة (١٤٠٨هـ).
- الدليل الكبير في الرد على الرّنادقة والملحدّين: وهو كتاب مطبوع، بتحقيق: إمام حنفي عبدالله، دار الآفاق العربية بالقاهرة، سنة (١٤٢٠هـ).
- الرّسالة الوازعة لذوي الألباب عن فرط الشك والارتياب: وهو جواب مختصر للسيد داود بن أحمد المتوفى سنة (٧٣٩هـ)، منه نسخة مخطوطة بمكتبة الأمبروزيانا.
- الجواب الرائق في تنزيه الخالق: وهو كتاب مطبوع، بتحقيق: إمام حنفي عبدالله، دار الآفاق العربية بالقاهرة، سنة (١٤٢٠هـ).
- الجواب النّاطق بالصواب القاطع لغري الشك والارتياب: وهو كتاب مطبوع، بتحقيق: إمام حنفي عبد الله، دار الآفاق العربية بالقاهرة، سنة (١٤٢٠هـ).
- المحصل في كشف أسرار المفصل: في أربعة أجزاء، حُقّق منها جزأين، الجزء الأول منها: حقّقه: خالد بن عبد الحميد أبو جنديّة، ونال به درجة العالمية العالية الدكتوراه من كلية اللغة العربيّة بجامعة الأزهر في القاهرة، سنة (١٩٨٢م)، والجزء الثّاني منها: حقّقه: سليمان بن سليمان بن راجح العنقريّ، ونال به درجة العالمية العالية الدكتوراه، من كلية اللغة العربيّة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلاميّة في الرياض، سنة (١٤٢٦هـ / ١٤٢٧هـ).
- الأزهار الصافية في شرح الكافية: في مجلدين، وقد حُقّق الكتاب في جزأين، الجزء الأول: بتحقيق: محمد علي العطاونة، ونال به درجة الدكتوراه، من كلية اللّغة العربيّة بجامعة الأزهر في القاهرة سنة (١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م)، والجزء

الثاني: بتحقيق: عبد الحميد مصطفى السيد، ونال به درجة الدكتوراه، من كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر في القاهرة، سنة (١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م).

- الاقتصاد: (مجلد)، وهو كتاب مختصر يقع في (٥٦) ورقة، وقد جعله العلويّ كالمدخل إلى كتاب المفصل، وهو من الكتب المفقودة.

- الحاصر لفوائد مقدّمة طاهر في علم حقائق الإعراب: حقّق أكثر من مره، حقّقه: زكريا محمد علي، في رسالة لنيل درجة الماجستير، بكلية دار العلوم بجامعة القاهرة، سنة (١٤١٤هـ / ١٩٩٤م)، وحقّقه: عبدالعزيز بن عبدالمحسن أبانمي، في رسالة لنيل درجة الدكتوراه، من كلية اللغة العربية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في الرياض، سنة (١٤١٦هـ / ١٩٩٦م)، وحقّقه: محمد صلاح الدين حنطاية، ونشره مركز عبادي للدراسات والنشر بصنعاء، سنة (١٤٢٨هـ / ٢٠٠٧م).

- المنهاج في شرح جمل الزجاجي: وقد حقق مرتين: الأولى بتحقيق: علي بن إبراهيم السّعود، في رسالة لنيل درجة العالمية العالية الدكتوراه، من جامعة أم القرى بمكة، سنة (١٤٢٥هـ)، والثانية:

بتحقيق: هادي عبدالله ناجي، ونشرته سلسلة الرشد للرسائل الجامعية، مكتبة الرشد، (د.ت).

- الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز: في ثلاثة مجلدات، وقد طبع الكتاب في ثلاثة أجزاء بتصحيح وتحقيق: الشّيخ سيد بن علي المرصفي، في مطبعة المقتطف بمصر، سنة (١٣٣٢هـ / ١٩١٤م)، وهو إصدار على نسخة واحدة ينقصه التدقيق والتعليق في مواطن كثيرة، ثمّ حقق جزءاً منه: عبد المحسن بن عبد العزيز العسكر، ونال به درجة العالمية العالية الدكتوراه، من كلية اللغة العربية بالرياض بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في الرياض، سنة (١٤٢٠هـ).

وفاته: توفي يحيى بن حمزة العلويّ في حصن هران قبليّ ذمار، ونقل إلى ذمار ودفن بمدرسته، واختلف المترجمون في تحديد السنة التي توفي فيها يحيى بن حمزة العلويّ - رحمه الله - فقيل: إنّه توفي سنة خمس وأربعين وسبع مائة (٥٧٤٧هـ)^(١)، وقيل: إنّ وفاته كانت سنة سبع وأربعين وسبع مائة (٥٧٤٩هـ)^(٢)، وقيل: إنّ وفاته كانت سنة تسع وأربعين وسبع مائة (٥٧٤٩هـ)^(٣).

(١) ينظر: بلوغ المرام في شرح مسك الختام للعرشيّ: ٥١، والأعلام للزركلي: ٨ / ١٤٣، ومعجم المؤلفين لعمر رضا كحاله: ٩٣ / ٤.

(٢) ينظر: طبقات الزيدية الكبرى لإبراهيم بن القاسم: ٣ / ١٢٣٢، وتاريخ اليمن المسمى بفرجة الهموم للواسعيّ: ٣٥.

(٣) ينظر: هدية العارفين لإسماعيل البغداديّ: ٢ / ٥٢٦، وأعلام المؤلفين الزيدية للوجيه: ١١٢٤، وهو الأرجح؛ لأنّ أكثر المؤرخين عليه، وذكر د. خالد أبو جنديّة أنّه وجد تاريخ وفاته (٥٧٤٩هـ) مكتوبًا في هامش مخطوط (سيرة الإمام يحيى) والله أعلم.

المطلب الثاني

ابن الحاجب، حياته وأثاره

اسمه ونسبه ولقبه^(١): هو عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس الكرديّ الأسنائيّ الدونيّ المالكيّ المصريّ، المعروف بلقب ابن الحاجب، ويلقب أيضاً بجمال الدين، ويكنى بأبي عمرو، وعُرف بابن الحاجب نسبة إلى أبيه الذي كان يعمل جندياً، كرديّاً، حاجباً لدى أحد الأمراء، وقيل: إنّ أباه لم يكن حاجباً، بل كان يصحب بعض الأمراء، فلما توفي أبوه، عاش في كنف حاجب أحد الأمراء ونُسب إليه، والأول هو المشهور، ووُلِدَ ابن الحاجب في (إسنّا) بالصّعيد (٥٧٠هـ).

نشأته وصفاته^(٢): نال ابن الحاجب قسطاً وافراً من العلم؛ فقد رحل به أبوه إلى القاهرة، فدرس في مدارسها، وشبَّ فيها عالماً مرموقاً يشار إليه بالبنان، وحفظ القرآن الكريم، وأخذ بعض القراءات عن العلماء البارزين في عصره، واشتغل بالفقه على مذهب الإمام مالك، وبرع في الأصول والعربية، وأتقنها غاية الإتقان ثم رحل إلى دمشق، ودرس بالجامع الأموي، ومن ثم حظَّ رحاله في الاسكندرية، فظلَّ فيها حتى وافته المنية، وكان ابن الحاجب فقيهاً مناظراً مفتياً بارزاً، متبحراً في العديد من

(١) ينظر: وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لابن خلكان: ٣ / ٢٤٨، والطالع السعيد الجامع أسماء نجباء الصعيد للأدفيوي: ٣٥٢ - ٣٥٦، ومرآة الجنان وعبرة اليقظان لليافعي: ٤ / ٨٩، وغاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري: ١ / ٤٥١، وبغية الوعاة للسيوطي: ٢ / ١٣٤، وشذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد الحنبلي: ٧ / ٤٠٥، وهديّة العارفين لإسماعيل البغدادي: ١ / ٦٥٤.

(٢) ينظر: وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لابن خلكان: ٣ / ٢٤٨ - ٢٥٠، ومرآة الجنان وعبرة اليقظان لليافعي: ٤ / ٨٩، وغاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري: ١ / ٤٥١ - ٤٥٢، وبغية الوعاة للسيوطي: ٢ / ١٣٤، وشذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد الحنبلي: ٧ / ٤٠٥ - ٤٠٧.

العلوم، دينًا ورعًا متواضعًا، وكان صحيح الذهن، قويّ الفهم، حادّ القريحة، ومن ثناء ابن خلكان عليه، قوله: " وكان من أحسن خلق الله ذهنًا،...، وجاءني مرارًا بسبب أداء شهادات، وسألته عن مواضع في العربية مشكلة، فأجاب أبلغ جواب، بسكون كثير، وتثبّت تام" (١).

شيوخه (٢): تتلمذ ابن الحاجب على أبرز علماء عصره، ومنهم:

- القاسم الشّاطبي، أبو محمد بن أبي القاسم خلف بن أحمد الرعيني، المتوفى سنة (٥٩٠ هـ)، المقرئ النّحوي الضرير، سمع منه ابن الحاجب (التيسير) و (الشّاطبية).
- أبو القاسم البوصيري، هبة الله بن علي بن مسعود الأنصاري، المتوفى سنة (٥٩٨ هـ)، كان أديباً محدثاً، سمع منه ابن الحاجب الحديث.
- أبو الفضل الغزنوي، محمد بن يوسف بن علي بن شهاب الدين، المتوفى سنة (٦٠٠ هـ)، كان مقرئاً عالماً بالقراءات، سمع منه ابن الحاجب جميع القراءات.
- ابن عساكر الدمشقي، القاسم بن عساكر بن الحافظ أبي القاسم علي بن الحسن، المتوفى سنة (٦٠٠ هـ)، كان محدثاً، وسمع منه ابن الحاجب الحديث عندما دخل إلى دمشق.

(١) وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لابن خلكان: ٢٥٠ / ٣.

(٢) ينظر: الطالع السعيد الجامع لأسماء نجباء الصعيد للأدفي: ٣٥٣، والديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب لابن فرحون المالكي: ٢ / ١٢١، وغاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري: ١ / ٤٥١، ويغية الوعاة للسيوطي: ٢ / ١٣٤، وشذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد الحنبلي: ٧ / ٤٠٥، وشجرة النور في طبقات المالكية لمحمد مخلوف: ١ / ١٦٦.

تلاميذه^(١):

- الحافظ عبد العظيم المنذريّ، زكي الدين عبد العظيم بن عبد القوي المنذريّ الشاميّ المصريّ الشافعيّ، المتوفى سنة (٦٥٦هـ)، كان عالماً بالحديث والعربية، وروى عن ابن الحاجب.
- الحافظ الإسكندرانيّ، وجيه الدّين أبو المظفر منصور بن سليم المعروف بابن العمادية، المتوفى سنة (٦٧٧هـ)، إمام حاذق مقرئ، عُني بالحديث وبالفقه وأصوله، وروى عن ابن الحاجب.
- ابن المنير الاسكندرانيّ، أحمد بن محمد بن منصور بن أبي القاسم المنعوت بناصر الدين، المتوفى سنة (٦٨٣هـ)، كان إماماً في التفسير، والفقه، والعربية، وأخذ الفقه وعلوم العربية عن ابن الحاجب.
- ابن أبي العلاء النّصيبيّ، محمد بن محمد بن علي بن المبارك الموفّق الشافعيّ، المتوفى سنة (٦٩٥هـ)، كان مقرئاً محققاً مجوّداً، قرأ على ابن الحاجب وسمع منه مقدمته في النحو.

مؤلفاته وأثاره^(٢): صنّف ابن الحاجب مؤلّفاتٍ قيمةً لاقت ذيوغاً وانتشاراً بين أمهات الكتب والمراجع، وقد أثنى العلماء على تصانيفه ومؤلفاته، ومنهم: الأدفويّ

-
- (١) ينظر: تذكرة الحفاظ للذهبيّ: ٤ / ١٤٦٧، والطالع السعيد الجامع أسماء نجباء الصعيد للأدفويّ: ٣٥٣، والوافي بالوفيات للصفديّ: ١٩ / ١٠ - ١١، والديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب لابن فرحون المالكيّ: ١ / ٢٤٣ - ٢٤٦، وغاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزريّ: ١ / ٤٢١، ٤٥٢، ٢ / ٢١٥، وبغية الوعاة للسيوطيّ: ٢ / ١٣٥.
- (٢) ينظر: وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لابن خلكان: ٣ / ٢٤٩ - ٢٥٠، والطالع السعيد الجامع أسماء نجباء الصعيد للأدفويّ: ٣٥٤، وغاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزريّ: ١ / ٤٥٢، وبغية الوعاة للسيوطيّ: ٢ / ١٣٥، وكشف الظنون لحاجي خليفه: ١ / ١٦٢، وهديّة العارفين لإسماعيل البغداديّ: ١ / ٦٥٤ - ٦٥٥.

حيث قال: " انتفع النَّاسُ بتصانيفه؛ لما فيها من كثرة النَّقل، مع صغر الحجم، وتحريرو اللفظ"^(١)، ومن أهم المؤلفات والمصنّفات التي تركها ابن الحاجب:

- أمالي ابن الحاجب النَّحوية: وهو كتاب مطبوع بتحقيق: فخر صالح سليمان قدره، وغني بطباعته: دار الجيل ببيرروت، ودار عمّار بعمّان، (د. ت).
- المقدمة الكافية في النحو: واسمها (كافية نوي الأرب في معرفة كلام العرب)، وقد طبعت مرارًا.
- شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب: وهو كتاب مطبوع بتحقيق: جمال عبد العاطي طباعة مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، سنة (١٤١٨هـ / ١٧٧٩م).
- المقدمة الشافية في علمي التصريف والخط: وهو كتاب مطبوع بتحقيق: حسن أحمد العثمان الشافجي، المكتبة المكيّة، مكة المكرمة، الطبعة الثانية، سنة (١٤٣٥هـ / ٢٠١٤م).
- الإيضاح في شرح المفصل: وهو كتاب مطبوع في مجلدين، بتحقيق: ابراهيم محمد عبدالله، دار سعد الدّين، دمشق، الطبعة الأولى، سنة (١٤٢٥هـ / ٢٠٠٥م).
- شرح الوافية نظم الكافية: وهو كتاب مطبوع بتحقيق: موسى بنّاي علوان العلي، مطبعة الآداب بالنجف الأشرف، بغداد، (د.ط)، سنة (١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م).

(١) الطالع السعيد الجامع أسماء نجباء الصعيد: ٣٥٤.

وفاته: توفي ابن الحاجب رحمه الله بالاسكندرية، واتفق أغلب المترجمين في تحديد السنة التي توفي فيها ابن الحاجب فذكروا أنّ وفاته كانت نهار الخميس في السادس والعشرين من شهر شوال سنة (٦٤٦هـ)^(١)، وقيل: إنّ وفاته كانت سنة (٦٧٢هـ)^(٢).

(١) ينظر: الذيل على الروضتين لأبي شامة القدسي: ١٨٢، ووفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لابن خلكان: ٣ / ٢٥٠، والطالع السعيد الجامع أسماء نجباء الصعيد للأدفيوي: ٣٥٤، ومرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان لليافعي: ٤ / ٨٩، وغاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري: ١ / ٤٥٢، وبغية الوعاة للسيوطي: ٢ / ١٣٥، وشذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد الحنبلي: ٧ / ٤٠٤ - ٤٠٧، وهدية العارفين لإسماعيل البغدادي: ١ / ٦٥٤.

(٢) ينظر: كشف الظنون لحاجي خليفة: ١ / ١٦٢.

المبحث الأول

المقدمات

العلم المنقول عن فعل الأمر:

اعترض ابن الحاجب على الزمخشري حينما جعل (أطرقاً) في قسم العلم المفرد المنقول عن فعل الأمر مع (إصميت)، وهو داخلٌ في قسم المركبات، وقد استدرك العلويّ على ابن الحاجب بأنّ ما أورده لا يكون طعناً على الشيخ وصحح ما ذهب إليه ابن الحاجب بأنّ (أطرقاً) له اعتباران: فهو يندرج تحت المفرد لوجود الأمر فيه، ويندرج تحت المركب لوجود التركيب فيه، فلا بأس من ذكره في قسم العلم المفرد المنقول عن فعل الأمر، قال العلويّ: " زعم ابن الحاجب، أنّ هذا التقسيم خطأ من الشيخ، وأنّ تمثيلاً بـ (أطرقاً) لا يستقيم ها هنا؛ لأنّ كلامه في المفرد المنقول، فلا وجه لخلط المركب به؛ لأنّ إيراد المركب في قسم المفرد يكون مفسداً للتقسيم، وما أورده لا يكون طعناً على الشيخ؛ لأنّ غرضه أن يمثل بالمنقول عن فعل الأمر، ولا شك أنّ فعل الأمر يدخل تحته الذي فيه ضمير، والذي لا ضمير فيه، فـ (أطرقاً) مندرجٌ تحته المفرد؛ لوجود لفظ الأمر فيه، ومندرجٌ تحته المركب؛ لوجود التركيب، فإذن له اعتباران، يدخل تحت كلّ واحدٍ من القسمين بأحد الاعتبارين، فلهذا كان ذكره ها هنا سائغاً باعتبار لفظ الأمر مطلقاً من غير ضمير كما ذكرناه"^(١)، وما نسبة العلويّ لابن الحاجب صحيح، حيث قال ابن الحاجب: " ويردّ على استشهادِهِ بـ (أطرقاً) أنّ كلّ تقسيم صحيحٌ ذُكرت فيه أنواعٌ باعتبارِ صفاتٍ مُصَحَّحةٍ للتقسيم يجب أن تكون صفة كلّ قسمٍ منتفية عن بقية الأقسام، وإلا لم يصحّ التقسيمُ باعتبارها، مثال ذلك إذا قلت: الجسم ينقسم إلى حيوان وغير حيوان، فيجب أن تكون الحيوانية منتفيةً عن القسم الآخر،

(١) المحصل في شرح أسرار المفصل: ١ / ١١٢.

وهنا التقسيم قد ذُكر فيه المركّب، فيجب أن يكون التركيب منتفياً عن بقية الأقسام، فتمثيله بقوله: (أطرقاً) في غير القسم المركب ليس بمستقيم^(١).

واختلف النحويون على ثلاثة أقوال في: العلم (أطرقاً) من قول الشاعر:

عَلَى أَطْرِقًا بِالْبَيَاتِ إِلَّا التُّمَامَ وَالْأَمَامَ

القول الأول: أنّ (أطرقاً) علم مفرد منقول عن فعل الأمر كإصمّت، وهذا مذهب الزمخشري^(٣).

القول الثاني: أنّ (أطرقاً) من الجمل المحكية في المركبات، وهو علم منقول من جملة فعلية فاعلها ضمير بارز؛ لأنّ (أطرقاً): فعل وفاعل، مثل قولك: (يزيد) إذا سمي به

(١) الإيضاح في شرح المفصل: ١ / ٣٢، وينظر: أمالي ابن الحاجب: ١ / ٣٣٣.

(٢) البيت من المتقارب، لأبي ذؤيب الهذلي، في: ديوان الهذليين: ١ / ٦٥، والمفصل للزمخشري:

٣٤ - ٣٥، وشرح المفصل لابن يعيش: ١ / ٣١، والإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب: ١ /

٣٠، وبلا نسبة في: أمالي ابن الحاجب: ١ / ٣٣٣، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور: ٢ /

٢٢٦، وشرح التسهيل لابن مالك: ١ / ١٧١، و(أطرقاً) اسم بلد، و (أطرق) أي: اسكت، كأن

ثلاثة قال أحدهم لصاحبيه: أطرقاً، أي: اسكتا لنسمع فسمي المكان أطرقاً، والثمام: نبت تسد به

جوانب الخيمة، والعصي: خشب بيوت الأعراب، والمعنى: أنّ خيام ديار المحبوبة قد بليت إلا

ثمامها وعصيتها فإنها لم تبلى، ينظر: شرح أشعار الهذليين: ١ / ١٠٠، والشاهد: فيه أنّ (أطرقاً)

علم منقول عن فعل الأمر، حيث سمي به، وأصله فعل أمر مسند إلى ضمير الاثنين، فأصله

جملة من فعل وفاعل، مأخوذ من قولهم: أطرق يطرق: إذا أنصت.

(٣) ينظر: المفصل: ٣٤.

باعتبار الضمير، وهذا مذهب ابن الحاجب^(١)، وابن عصفور^(٢)، وابن مالك^(٣)، وأبو حيّان^(٤)، والمرادي^(٥).

القول الثالث: أنّ (أطرقاً) له جهتان: جهة كونه أمراً، وجهة كونه جملة، فإذا ورد مع الأعلام المفردة من حيث أنّه أمر ولوجود لفظ الأمر فيه كان جائزاً، وإذا ورد مع الأعلام المركبة من حيث هو جملة مركبة من فعل وفاعل فجائز أيضاً، وهو مذهب ابن يعيش^(٦)، وتبعه: العلويّ^(٧).

ويتبين لي أنّ استدراك العلويّ على ابن الحاجب وتصحيحه لما أخذه على الشيخ غير متّجه؛ لأمر:

- أنّ الأعلام المفردة تختلف عن الأعلام المركبة، وكل قسم له خصائص تميزه عن القسم الآخر فلا يجوز الخلط بينهما.
- لو كان الأمر كما ذكر العلوي بأنّه يجوز ذكر (أطرقاً) في قسم المفردات من حيث هو أمر، فقد يلتبس على القارئ ألف المد في (أطرقاً) هل هي أصلية في العلم أو زائدة أو ألف اثنتين؟! إذا لم يكن يعلم معناها وأنّ هذه البلد سمّيت بـ (أطرقاً)؛ لأنّ رجلاً قال لصاحبيه (أطرقاً) أي: اسكتا، فسَمّي المكان بهذا الاسم؛ لأنّها ليست كالأعلام الأخرى المنقولة بلفظها كما هي من فعل الماضي نحو: شمّر، ومن فعل المضارع نحو: تغلب، ويَشكُرُ، ويزيد، ولكن لو ذكرناه في قسم

(١) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل: ١ / ٣٢، وأمالي ابن الحاجب: ١ / ٣٣٣.

(٢) ينظر: شرح جمل الزجاجي له: ٢ / ٢٢٦.

(٣) ينظر: شرح التسهيل: ١ / ١٧١.

(٤) ينظر: التذييل والتكميل: ٢ / ٣٠٨ - ٣٠٩.

(٥) ينظر: توضيح المقاصد: ١ / ٣٩٤.

(٦) ينظر: شرح المفصل له: ١ / ٣١ - ٣٢.

(٧) ينظر: المحصل في شرح أسرار المفصل: ١ / ١١٢.

المركبات سيلاحظ الضمير ويُعلم أنّها جملة مركبة من فعل وفاعلها ضمير بارز وهو ألف الاثنين.

- يمكن الاعتذار للزمخشريّ بأنّه قد ذكر (أطرقاً) مع الأعلام المنقولة من فعل الأمر؛ لأنّ غرضه بالحديث تقسيم الأعلام باعتبار استعمالها وليس باعتبار لفظها إلى مفرد ومركب، فهي تنقسم باعتبار الاستعمال إلى: منقول ومرتجل، فالمرتجل: ما لم يسبق له استعمالٌ قبل العلميّة في غيرها، نحو: سعاد، ومريم ، وعُمر، أمّا العلم المنقول: ما سبق له استعمال في غير العلمية، وهو منقول إمّا من مصدر، أو من صفة، أو من فعل ماضٍ، أو مضارع، أو أمر، أو من جملة وغيرها، فأوردَ (أطرقاً) مع العلم المنقول من فعل الأمر باعتبار أصله.

المبحث الثاني

المرفوعات

حذف المبتدأ وجوباً :

استدرك العلويّ على الزمخشري والخوارزمي وابن الحاجب عدم ذكرهم لمواضع حذف المبتدأ وجوباً، وذكر منها قول العرب: (لا سواً)، حيث اكتفى الزمخشري وابن الحاجب بذكر موضع واحد يحذف فيه المبتدأ جوازاً، ولم يذكر ما يحذف فيه المبتدأ وجوباً، قال العلويّ: "الوجه الثاني: فيما يكون فيه حذف المبتدأ على سبيل الوجوب، وهذا في مثل قولهم: (لا سواً) فإنّ هذا اللفظ لا يرد إلا عقيب ذكر شيئين يدعي المورد لهما أنّهما مستويان، فيقال له: لا سواً، بالرفع، والمعنى فيه: هما غير سواء، كما يقال لمن يدعي أنّ الشمس والقمر مستويتان: لا سواً، أي: هما غير مستويتين، فإنّ الشمس آية مضيئة، والقمر آية محوّة، وهذا شيء لم يذكره الزمخشري، ولا أشار إليه الخوارزمي، وابن الحاجب، وإنّما نبّه إليه الموصلي صاحب الغرة وهذا جيد، وإنّما التزم حذفه لتقدّم ما يُرشد إليه من ذكر الشّيين المستويين، والقرينة الحالية مشعرة به؛ فلهذا كان ملتزماً طرحه"^(١)، وما نسبته العلويّ لابن الحاجب صحيح، قال ابن الحاجب: "الحذف على قسمين: واجب وجائز، فالجائز أن تقوم قرينة لفظية أو حالية على الحذف، فمن حذف المبتدأ إذا قامت عليه القرينة قول المستهلّ: الهلال والله، وذلك عند ترائي الناس الهلال، وشبهه، والحذف الذي يكون واجباً أن يقع مع ما تقدّم لفظ موقّع الخبر يسدّ مسدّه، فحينئذ يكون الحذف واجباً"^(٢).

(١) المحصل في شرح أسرار المفصل: ١/ ٣٨٨ - ٣٨٩.

(٢) الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ١٥٩، وفي كتابه شرح الوافية نظم الكافية: ١٧٩ - ١٨٠،

ذكر أنّ المبتدأ والخبر يحذفان جوازاً، ولم يذكر مواضع حذف المبتدأ وجوباً، حيث قال: "ويجوز حذف كل من المبتدأ والخبر عند قيام القرينة الدالة على خصوصها، ثم مثل بحذف المبتدأ

واختلف التحويون في ذكر مواضع حذف المبتدأ وجوباً على فريقين:
 الفريق الأول: ذكروا مواضع حذف المبتدأ وجوباً أو بعضاً منها، ومنهم:
 سيبويه^(١)، و الفارسي^(٢)،
 وابن الخباز الموصلي^(٣)، وابن مالك^(٤)، وابن فلاح^(٥)، ورضي الدين
 الاسترأبادي^(٦)، وأبو حيّان^(٧)، والمرادي^(٨)، والعلوي^(٩)، وابن هشام^(١٠)،
 والسيوطي^(١١).



كقولهم: (الهِلال) والمعنى: هذا الهلال، وذلك عند ترائي الهلال، فيعلم إذا قال أحدهم: (الهلال)
 أنّ المعنى: (هذا الهلال)، وحذف الخبر كقولهم: خرجت فإذا السبع"، وكذلك في كتابه شرح
 المقدمة الكافية في علم الإعراب: ٢ / ٣٧٥ - ٣٧٦، ذكر أنه يحذف المبتدأ عند قيام القرينة
 جوازاً، ولم يذكر مواضع حذفه وجوباً.

- (١) ينظر: الكتاب: ٢ / ٣٠٢.
- (٢) ينظر: الإيضاح العضدي: ٩٨.
- (٣) ينظر: الغرة المخفية: ٤٠٩.
- (٤) ينظر: شرح الكافية الشافية له: ١ / ٣٦٠ - ٣٦٢.
- (٥) ينظر: شرح الكافية له: ١ / ٤٠٩.
- (٦) ينظر: شرح كافية ابن الحاجب له: ١ / ٢٤٣.
- (٧) ينظر: ارتشاف الضرب: ٣ / ١٠٨٦ - ١٠٨٨.
- (٨) ينظر: توضيح المقاصد: ١ / ٤٨٩ - ٤٩٠.
- (٩) ينظر: المحصل في شرح أسرار المفصل: ١ / ٣٨٨ - ٣٨٩.
- (١٠) ينظر: أوضح المسالك: ١ / ٢١٧ - ٢١٩.
- (١١) ينظر: همع الهوامع: ١ / ٣٣٥ - ٣٣٦.

الفريق الثاني: أهملوا ذكر مواضع حذف المبتدأ وجوبًا، واقتصروا على ذكر بعض مواضع حذفه جوازًا، ومنهم: ابن السراج^(١)، والزمخشري^(٢)، والخوارزمي^(٣)، وابن يعيش^(٤)، وابن الحاجب^(٥).

ويتبيّن لي أنّ استدراك العلويّ على ابن الحاجب وغيره من النحويين متّجه؛ لأنه قد أغفل ذكر هذا الموضوع من مواضع حذف المبتدأ وجوبًا وهو قولهم: (لا سواءً)، أي: هذان لا سواءً، وكان ينبغي على ابن الحاجب أن يذكر هذا الموضوع، كما أنّه يؤخّذُ على العلويّ اقتصاره على ذكر موضع واحدٍ من مواضع حذف المبتدأ وجوبًا وهو قولهم: (لا سواءً) مع تعددها في كتب النحويين حيث بلغت سبعة مواضع كما ذكرناها سابقًا، فكان عليه أن ينبّه على بقية المواضع التي يحذف فيها المبتدأ وجوبًا، والذي يظهر لي على حدّ علمي أنّه متابع في هذا لما ذكره ابن الخبّاز الموصليّ في كتابه الغرّة المخفية، حيث اقتصر ابن الخبّاز على ذكر هذا الموضوع فقط ولم يذكر غيره، والعلويّ استدرك على ابن الحاجب عدم ذكره لهذا الموضوع تحديدًا بناءً على ما ذكره ابن الخبّاز في كتابه على الرغم من وجود مواضع كثيرة غير هذا الموضوع وردت في كتب النحويين مما يحذف فيها المبتدأ وجوبًا، قال ابن الخبّاز: "وحذف المبتدأ ضربان: واجب وجائز، فالواجب قولهم: (لا سواءً)، تقديره: هذان لا سواءً، فحذف؛ لأنّ هذا لا يذكر إلّا بعد شيئين يدعى تساويهما فينفي، ومن الجائز قولك وقد شممت ريحًا: المسكُ والله، أي: هذا المسكُ"^(٦).

(١) ينظر: الأصول: ١ / ٦٨.

(٢) ينظر: المفصل: ٥٠.

(٣) ينظر: التّخمير: ١ / ٢٦٧.

(٤) ينظر: شرح المفصل له: ١ / ٩٤.

(٥) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل: ١ / ١٥٩، وشرح الوافية نظم الكافية: ١٧٩ - ١٨٠.

(٦) الغرّة المخفية: ٤٠٩.

حكم تقديم وتأخير المبتدأ والخبر إذا كانا معرفتين:

يذهب بعض النحويين إلى أنّ المبتدأ والخبر إذا كانا معرفتين فلا بدّ من تقديم أحدهما على الآخر، وما تقدّم منهما فهو المبتدأ لا محالة، وقد اعترض العلوي على هذا الرأي واستدرك على ابن الحاجب وغيره من النحويين إغفالهم تحقيق هذه القاعدة، وتسليمهم بالرأي القائل بأنّ المتقدّم هو المبتدأ من دون التفات إلى تقديره أو تحقيقه، أو النظر في معنى الخبر، وصحّح العلوي ما درج عليه السابقون من النحويين وتبعهم ابن الحاجب فيه بأنّ الخبر متميّز بحقيقته عن المبتدأ سواء تقدّم أم تأخر، من حيث أنّ الخبر هو الحكم المضاف إلى الذات، والمبتدأ هو المحكوم عليه، فقال: " وأنا شديد التّعجب من ابن الحاجب، والخوارزمي، والموصلي صاحب الغرّة، وغيرهم من جماهير الفضلاء، كيف أغفلوا تحقيق هذه القاعدة؟! وجروا على تسليم هذا الإطلاق للنحاة من غير التفات إلى تقديره، وتحقيقه مع جلائه ووضوحه، وشدة غوصهم في العربية، وتبحّره فيها! فحصل من هذا أنّ الحال في الخبر لا يفترق في كونه خبراً بين تقديمه وتأخيره، نعم: إنّما يتحقق الفرق في التقديم والتأخير بين المعاني، ويتضح ما قلناه بذكر أربع مسائل: الأولى: قولنا: زيدٌ منطلقٌ، فهذا كلامٌ مع من يعرف زيداً، ويجهل انطلاقه، فتخبره به، الثانية: قولنا: المنطلقٌ زيدٌ، فهذا كلامٌ مع من يعرف زيداً ويكون منكرًا لانطلاقه فتقرره له، الثالثة: قولنا: المنطلقٌ زيدٌ، فهذا كلامٌ مع من يعلم منطلقاً، ولكن لا يعلم أنّه زيدٌ أو عمرو فتقول له: المنطلق هو زيد، الرابعة: قولنا: زيدٌ المنطلق، فهذا كلامٌ مع من يجهل زيداً ويعرف المنطلق، فتقول: زيدٌ هو المنطلق، فانظر إلى كونه خبراً فإنّه لم يختلف في هذه المسائل بتقديمه وتأخيره، وإنّما المعاني هي المختلفة بالتقديم والتأخير، فهذا حكم ما اختلف لفظه، فأما ما كان منه متماثلاً للفظ في قولك: أنا أنا، وأنت أنت، فالخبر هو المتأخر بكل حال؛ لأنّه لا يعلم كونه خبراً إلاّ بكونه في محل الأخبار وموضعها؛ فلهذا ألزم التأخير بخلاف ما اختلف لفظه

فإنه يعلم كونه خبراً بكونه مسنداً تقدّم أو تأخر، فافتراقاً^(١)، وما نسبه العلوي لابن الحاجب صحيح، فشرحه لكلام الزمخشري مشعرّاً بأنه موافق لما ذهب إليه من أنه لا يجوز تقديم الخبر إذا وقع المبتدأ والخبر معرفتين، بل أيهما تقدّم فهو المبتدأ، حيث قال: " قوله: (وقد يقع المبتدأ والخبر معرفتين معاً، كقولك: زيد المنطلق، والله الهنا، ومحمد نبينا)، يردُّ على هذا أنّ الأخبار هي محط الفوائد، وذلك لا يحصل إلا بما يجهله المخاطب، أما إذا كان يعرفه فالإخبار به لا فائدة فيه، إذ هو حاصل عنده، والجواب عنه: أنّ الإخبار ههنا لم يقع بالحكم الذي هو القيام ونحوه، وإنما وقع بالذات وفائدته إخباره عمّا كان يجوز أنه متعدد بأنّه واحد في الوجود، وهذا إنّما يكون إذا كان المخاطب قد عرّف مسّمين في ذهنه أو أحدهما في ذهنه والآخر في الوجود، فيجوز أن يكونا عند السامع متعددين، فإذا أخبره المخبر بأحدهما عن الآخر كان فائدته أنهما في الوجود ذات واحدة، وهذا فيما كان متغاير اللفظ، نحو قولك: زيد المنطلق، وإن كان لفظه لفظاً واحداً فلا يستقيم فيه هذا التقدير، وإنما يستقيم فيه حذف مضاف باعتبار حالين، كقولك: شعري شعري، وأنا أنا، وتقديره: شعري الآن مثل شعري فيما تقدّم، أي: المعروف المشهور بالصفات التامة"^(٢).

واختلف النحويون في حكم تقديم وتأخير المبتدأ والخبر إذا كانا معرفتين، نحو: زيد القائم، ومحمد نبينا، وزيد المنطلق، على مذاهب مختلفة، منها:

(١) المحصل في شرح أسرار المفصل: ١ / ٤١٦ - ٤١٧.

(٢) الإيضاح في شرح المفصل: ١ / ١٦٧ - ١٦٨، وقد صرح ابن الحاجب برأيه في هذه المسألة في كتابه شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب: ٢ / ٣٦٤، بأنه لا يجوز تقدير الأول منهما خبراً؛ لأنه مخالف للأصل من غير فائدة، والأصل تقديم المبتدأ، حيث قال: " أو كانا معرفتين مثل: زيد القائم؛ لأنّ في تقدير الأول خبراً مخالفاً للأصل من غير فائدة، فكان حمله على الأصل هو الوجه".

المذهب الأول: أنه لا يجوز تقديم الخبر؛ لأنه مخالفة الأصل من غير فائدة، فيجب أن يكون الأول مبتدأً والثاني خبراً، وهو مذهب الزمخشري^(١)، وابن خروف^(٢)، وابن الحاجب^(٣)، وابن عصفور^(٤)، وابن مالك^(٥)، وأبو حيان^(٦)، وابن عقيل^(٧)، وابن هشام^(٨).

واحتج أصحاب هذا القول^(٩): بأنه لا يجوز تقديم الخبر على المبتدأ، ويجب إعراب الأول مبتدأً والثاني خبراً؛ لئلا يلتبس المبتدأ بالخبر؛ لعدم وجود قرينه تدل على المبتدأ، وشبهوهما بالفاعل والمفعول إذا كانا مما لا يظهر عليهما الإعراب، وخيف التباس أحدهما بالآخر، نحو: ضرب عيسى موسى، فإنه لا يجوز تقديم المفعول به على الفاعل إلا بدليل، فكذاك الخبر هاهنا لا يجوز تقديمه على المبتدأ إذا كانا معرفتين إلا بدليل أو قرينه تدل على أنه مبتدأ عند تأخيره.

المذهب الثاني: النظر في حال المخاطب فإذا كان يعرف أحد المعرفتين ويجهل الآخر، يجعل المعلوم هو المبتدأ، والمجهول هو الخبر، مثل قولك: أخو زيد عمرو، إذا

(١) ينظر: المفصل: ٥١.

(٢) ينظر: شرح جمل الزجاجي له: ١ / ٣٩٩.

(٣) ينظر: شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب: ٢ / ٣٦٤.

(٤) ينظر: شرح جمل الزجاجي له: ١ / ٣٥٣.

(٥) ينظر: شرح التسهيل: ١ / ٢٩٦.

(٦) ينظر: التذييل والتكميل: ٣ / ٣٣٨.

(٧) ينظر: شرح ابن عقيل: ١ / ١٠٣.

(٨) ينظر: أوضح المسالك: ١ / ٢٠٦.

(٩) ينظر: التخمير للخوارزمي: ١ / ٢٧٥، وشرح التسهيل لابن مالك: ١ / ٢٩٦، وشرح المقدمة

الجزولية للأبدي: ٢ / ٩٠١ - ٩٠٢، والمغني لابن فلاح: ٢ / ٦٠٥، وأوضح المسالك لابن هشام:

١ / ٢٠٦.

قدّرنا أنّ المخاطب يعلم أنّ لزيد أخًا، ويجهل كونه عمرًا، فيكون عمرو هو الخبر؛ لأنّه مجهول بالنسبة للمخاطب، وإذا قلنا: عمرو أخو زيد، إذا قدّرنا أنّ المخاطب يعلم عمرًا، ويجهل كونه أخا زيد، فيكون أخا زيد هو الخبر، وإذا قلنا: زيد المنطلق، فأنت مخاطب بهذا من يكون عارفًا بزيد، ومن له عهد بأنّ رجلاً قد انطلق، ولكنّه لا يعرف أنّ المقصود بالانطلاق هو زيد، فإذا قلت: زيد المنطلق، فقد عرفته أنّه هو المقصود، فتحصل الفائدة باجتماعهما وهذا الذي يفيد المخاطب، فمتى كان الخبر عن المعرفة معرفة فإنّما الفائدة في مجموعهما، وهو مذهب ابن السراج^(١)، وابن يعيش^(٢)، وابن الخباز الموصلي^(٣)، وابن فلاح^(٤).

المذهب الثالث: إذا كان المبتدأ والخبر معرفتين فالذي يصحّ ان يقدر جوابًا لمن يسأل عنه، هو الخبر، فإن قلت: زيد القائم، إذا جعلته جوابًا لمن قال: من زيد؟ ف (القائم) هو الخبر، وإذا جعلته جوابًا لمن قال: من القائم؟ ف (زيد) هو الخبر، على ذلك القصد، ونُسب هذا المذهب لابن أبي العافية^(٥).

المذهب الرابع: إذا كان أحد الاسمين أعمّ من الآخر، فالأعمّ هو الخبر، نحو قولك: زيد صديقي، إذا كان له أصدقاء غيره، ف (صديقي) هو الخبر؛ لأنّه أعم، وهو مذهب أبي بكر بن الصائغ^(٦).

المذهب الخامس: أنّ المتكلم بالخيار في جعل أيّهما شاء المبتدأ، والآخر خبرًا له، ففي قولك: زيد أخوك، زيد القائم، يجوز لك أن تقول أخوك زيد، القائم زيد،

-
- (١) ينظر: الأصول: ١ / ٦٥ - ٦٦.
 (٢) ينظر: شرح المفصل له: ١ / ٩٨.
 (٣) ينظر: النهاية في شرح الكفاية: ٣ / ٦٧٩.
 (٤) ينظر: المغني له: ٢ / ٦٠١ - ٦٠٢.
 (٥) ينظر نسبة هذا المذهب إليه في: ارتشاف الضرب لأبي حيان: ٣ / ١١٧٧.
 (٦) ينظر رأيه في: ارتشاف الضرب لأبي حيان: ٣ / ١١٧٦.

ونحوهما، وهو مذهب سيبويه^(١)، وأبي علي الفارسي^(٢)، وابن جني^(٣)، وعبد القاهر الجرجاني^(٤).

المذهب السادس: أن الخبر محط الفائدة، فمتى كانت الفائدة في شيء فهو الخبر، وإن كان متقدماً، فالمبتدأ هو الاسم الدال على الذات، والخبر هو الاسم الدال على الوصف أو الحكم؛ لأنَّ الوصف أو الحكم محط الفائدة سواءً تقدم أو تأخر، فالخبر متميز بحقيقته عن المبتدأ، فقولنا: زيد المنطلق، فالانطلاق هو الخبر؛ لأنَّه محكوم به على زيد وهو صفة من صفاته، وقولنا: محمد نبينا، فالنبوة هي الخبر؛ لأنها هي المحكوم بها على الرسول محمد صلى الله عليه وسلم وهي صفة من صفاته سواءً أكانت متقدمة أم متأخرة، فتقدمها وتأخرها لا يخرجها عن حقيقتها ولا يغير مفهومها، فالاسم الذي لا تريد إثباته هو المبتدأ، والاسم الذي تريد إثباته وهو محط الفائدة هو الخبر، وهذا مذهب العلوي^(٥)، ونُسب هذا المذهب لابن الطراوة^(٦).

ويتبين لي أنَّ استدراك العلويّ على ابن الحاجب وغيره من النحويين متّجه؛ لأنَّ الفائدة تحصل بإسناد الخبر إلى المبتدأ، فكلّ اسم يكون حكماً تحصل به الفائدة عند إسناده إلى اسم آخر يكون خبراً سواءً تقدّم أو تأخر، والراجح عندي هو المذهب الأوّل؛ لأنَّه أسلم المذاهب وأسهلها؛ ولأنَّ المبتدأ عامل في الخبر، وإذا كان عاملاً فيه فحقّه أن يتقدّم كما تتقدم سائر العوامل على معمولاتها، كما يمتنع تقديم الخبر لعدم وجود قرينة يستدل بها على المبتدأ عند تأخيره وتقديم الخبر عليه، فيبقى إعرابها على

(١) ينظر: الكتاب: ١ / ٤٩ - ٥٠.

(٢) ينظر: الإيضاح العضدي: ١١٧.

(٣) ينظر: اللّمع: ٢٩.

(٤) ينظر: المقتصد: ١ / ٤٠٣ - ٤٠٥.

(٥) ينظر: المحصل في شرح أسرار المفصل: ١ / ٤١٥ - ٤١٦.

(٦) ينظر نسبة هذا المذهب إليه في: ارتشاف الضرب: ٣ / ١١٧٧.

الأصل فيكون إعراب الاسم الأوّل مبتدأ والثاني يعرب خبرًا، قال ابن مالك في شرط جواز تقديم الخبر: " أجزت تقديمه لشبهه بالفعل في كونه مسندًا، ولشبهه المبتدأ بالفاعل في كونه مسندًا إليه، إلا أنّ جواز تقديمه مشروط بالسّلامة من اللّبس، فلو كان المبتدأ والخبر معرفتين أو نكرتين وجب تقديم المبتدأ؛ لأنّه لا يتميّز من الخبر إلا بذلك، فإن كان له قرينة معنوية يحصل بها التمييز لم يجب تقديم المبتدأ"^(١).

(١) شرح التسهيل: ١ / ٢٩٦.

المبحث الثالث

المنصوبات

إقامة اسم الآلة مقام المفعول المطلق:

استدرك العلويّ على ابن الحاجب عدم ذكره لاسم الآلة مما ينوب عن المفعول المطلق وينتصب انتصابه، فقال: " أسماء الآلات نحو قولك: ضربته سوطاً؛ لأنّ السوط لما كان آلة الضرب يمكن تحصيله به، لا جرم أجري مجراه، وانتصب انتصابه، وهذا النوع مما أورده الشيخ، ولم ينبه عليه الخوارزمي، وابن الحاجب، ولا بدّ من ذكره لانتصابه نصب المصادر كما قرّناه^(١)، وما نسبة العلوي لابن الحاجب غير صحيح، فابن الحاجب قد نبّه على أنّ اسم الآلة يكون مفعولاً مطلقاً مبيّناً لما فعله فاعل الفعل، قال ابن الحاجب: " ثم قال: (ومنه ضربته سوطاً) تنبيهاً على أنّ هذا يخالف ما تقدّم من حيث إنّ وضعه للآلة المخصوصة الجسميّة، إلّا أنّه أستعمل في هذا المحلّ المخصوص؛ لضربه به بياناً لما فعله فاعل الفعل، فوجب أن يكون مفعولاً مطلقاً لذلك"^(٢).

وهناك من النحويين من جعل اسم الآلة نائباً عن المفعول المطلق، ومنتصباً كانتصابه، ومنهم:

(١) ينظر: المحصل في شرح أسرار المفصل: ١ / ٥٠٦.

(٢) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل: ١ / ١٩١، ولم أقف على رأيه في هذه المسألة في: شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب، وشرح الوافية نظم الكافية، أمّا في أماليه: ١ / ٢٩٠ - ٤٣٥: فقد نبّه على أنّ اسم الآلة قد يكون نائباً عن المفعول المطلق من باب قيام الصفة مقام الموصوف، ويكون مبيّناً لما فعله فاعل الفعل.

العكبري^(١)، وابن الخباز^(٢)، وابن مالك^(٣)، ورضي الدين الاسترأبادي^(٤)، وأبو حيان^(٥)، والمرادي^(٦)، وابن هشام^(٧)، وابن عقيل^(٨)، وناظر الجيش^(٩)، والأزهري^(١٠)، والسّيوطي^(١١).

وقد اختلف بعض النحويين في تقدير وانتصاب اسم الآلة النائب عن المفعول المطلق، نحو قولك: ضربته سوطاً، على مذهبين:

المذهب الأول: أنه من باب قيام الصفة مقام الموصوف، والأصل فيه: ضربته ضربةً بسوطٍ، فحذف الموصوف (ضربة)، وأقيمت الصفة (بسوط) مقامه، فصار: ضربته بسوطٍ، ثم أسقط حرف الجرّ، ووصل الفعل إلى (سوط) فنصبه، فصار: ضربته سوطاً، وهذا مذهب: ابن يعيش^(١٢)، وابن الحاجب^(١٣)، ونُسب إلى: الشيخ بهاء الدين بن النّحاس^(١٤).

- (١) ينظر: اللباب: ١ / ٢٦٣.
- (٢) ينظر: الغرة المخفية: ٢٥٣.
- (٣) ينظر: شرح الكافية الشافية له: ٢ / ٦٥٥، ٦٥٦.
- (٤) ينظر: شرح كافية ابن الحاجب له: ١ / ٢٧٨.
- (٥) ينظر: ارتشاف الضرب: ٣ / ١٣٩١.
- (٦) ينظر: توضيح المقاصد: ٢ / ٦٤٦ - ٦٤٧.
- (٧) ينظر: أوضح المسالك: ٢ / ٢١٣.
- (٨) ينظر: شرح ابن عقيل: ١ / ٢٥٥، والمساعد: ١ / ٤٦٨.
- (٩) ينظر: تمهيد القواعد: ٤ / ١٨١٧ - ١٨١٩.
- (١٠) ينظر: شرح التصريح بمضمون التوضيح: ١ / ٤٩٦.
- (١١) ينظر: همع الهوامع: ٢ / ٧٦ - ٧٧.
- (١٢) ينظر: شرح المحصل له: ١ / ١١٣ - ١١٤.
- (١٣) ينظر: أمالي ابن الحاجب: ١ / ٤٢٩ - ٤٣٠، ٤٣٥.
- (١٤) ينظر نسبة هذا المذهب إليه في: تمهيد القواعد لناظر الجيش: ٤ / ١٨٢٢.

المذهب الثاني: أنه من باب قيام المضاف إليه مقام المضاف، والأصل فيه: ضربته ضربةً سوطاً، فحذف المصدر (ضربة) وهو مضاف، وأقيم اسم الآلة (سوط) مقامه وهو مضاف إليه، ثم أعرب بإعرابه وانتصب انتصابه، فصار: ضربته سوطاً، وهذا مذهب: ابن جنّي^(١)، وابن الخباز^(٢)، وابن عصفور^(٣)، والعلويّ^(٤)، وابن عقيل^(٥)، والسّيوطي^(٦).

ويتبين لي أنّ استدراك العلويّ على ابن الحاجب غير متّجه؛ لأنّ ابن الحاجب قد نبّه على كون اسم الآلة مما ينوب عن المفعول المطلق كما أسلفنا، ويكون مبيّناً لما فعله فاعل الفعل من الضرب بهذه الآلة المخصوصة، فلا وجه لاستدراك العلويّ ها هنا، والرّاجح عندي من المذهبين هو مذهب من قال: بأنّ إقامة اسم الآلة مقام المفعول المطلق من باب إقامة المضاف إليه مقام المضاف؛ لأمر ثلاثة:

- أنه يتوسع في المضاف والمضاف إليه بالحذف ما لا يتوسع في غيرهما، وحذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه مع ترك أثره فيه وجّه من أوجه التّوسع في المعنى.
- أنه أخف وأيسر من حذف الموصوف ثم إقامة الصفة مقامه، ثم حذف حرف الجر، ثم وصل اسم الآلة بالفعل ونصبه به، قال ابن جنّي: "ولو ذهبت تتأوّل (ضربته سوطاً) على أنّ تقدير إعرابه: (ضربةً بسوطاً) كما أنّ معناه كذلك للزمك أن تقدّر أنّك حذفت الباء، كما تحذف حرف الجرّ في نحو قوله:

(١) ينظر: الخصائص: ٢٩٢ / ١.

(٢) ينظر: الغرة المخفية: ٢٥٣، وتوجيه للمع له: ٤٩٨.

(٣) ينظر: شرح جمل الزجاجة له: ٣٢٤ / ١.

(٤) ينظر: المحصل في شرح أسرار المفصل: ٥٠٦ / ١.

(٥) ينظر: شرح ابن عقيل: ٢٥٥ / ١، والمساعد: ٤٦٨ / ١.

(٦) ينظر: همع الهوامع: ٧٧ / ٢.

أمرتكَ الخير، وأستغفر الله ذنبًا، فتحتاج إلى اعتذار من حذف حرف الجر، وقد غنيت عن ذلك كله بقولك: إنّه على حذف المضاف، أي: ضربة سوط^(١).

• أن حذف حرف الجر مخالف للقياس، قال أبو البقاء العكبري: "أنّ حذف الحرف ليس بقياس"^(٢).

ضابط الاسم المشتغل عنه إذا كان منصوبًا:

ذكر العلوي ضابطًا أو حدًّا للاسم المتقدم إذا كان منصوبًا، وهو (كل اسم بعده فعل، أو ما أشبهه مشتغلٌ عنه بضميره المنصوب لفظًا أو تقديرًا)، وقد استدرك العلوي على ابن الحاجب عدم ذكره له (أن يكون الضمير منصوبًا لفظًا أو تقديرًا)، وإغفاله لهذه الرابطة في ضابط الاسم المشتغل عنه إذا كان منصوبًا، حيث قال العلوي: "واعلم أنا نريدُ بذكر هذا الضابط هاهنا ليكون هذا الاسم منصوبًا، ويكون نصبه إمّا واجبًا وإمّا حسنًا، كما سنقرره، فنقول: هو كلّ اسم بعده فعل، أو ما أشبهه مشتغلٌ عنه بضميره المنصوب لفظًا أو تقديرًا، بحيث لو سَأط عليه هو أو مناسبه لنصّبه، فهذا العقد قد اشتمل على هذه الروابط، ولا بد من تفصيلها، وجملتها خمسٌ: الرابطة الأولى: قولنا: (كل اسم بعده فعل)...، الرابطة الثانية: قوله: (أو ما أشبهه)...، الرابطة الثالثة: أن يكون هذا الفعل مشتغلًا عنه بضميره...، الرابطة الرابعة: أن يكون الضمير الذي اشتغل به منصوبًا لفظًا أو تقديرًا، فاللفظ في مثل قولك: زيدًا ضربتُهُ، والتقدير في مثل قولك: زيدًا مررتُ به، يحترزُ به عن مثل قولنا: زيدٌ قامَ، وزيدٌ خرجَ، فإنّ هذا اسمٌ بعده فعلٌ قد اشتغل عنه بضميره، ولكنّه لا يحسُنُ نصبُ هذا الاسم الظاهر في هذه الصورة لمّا لم يكن الضمير منصوبًا لفظًا أو تقديرًا، وهذه الرابطة لم يتعرّض لذكرها

(١) الخصائص: ٢٩٢/١.

(٢) اللباب: ٢٦٣/١.

ابن الحاجب مع شدة تحفّظه على هذه القيود، ومراعاتها في كل موضع، ولا بد من ذكرها وإلا انتقض بالصورة التي ذكرناها في المرفوع...، الرابطة الخامسة: أن يكون هذا الفعل بحيث لو سلط على هذا الاسم الظاهر لنصبه، يحترز به عن مثل قولنا: زيدٌ هل ضربته؟، وزيدٌ ما ضربته فإنّ هذا الاسم بعده فعلٌ مشتغلٌ عنه بضميره المنصوب، لكنّه بحيث لو سلط عليه لم ينصبه، وإنما كان الأمر كما قلناه؛ لأنّ ما بعد الاستفهام والنفي مما لا يعمل فيما قبلها؛ ولهذا لم يجز في مثل قولنا: زيدٌ هل ضربته؟، وزيدٌ ما ضربته إلا الرفع لا غير^(١)، وما نسبة العلويّ لابن الحاجب صحيح، فابن الحاجب عند شرحه لقول الزمخشري: (ومن المنصوب باللازم إضماره ما أضمر عامله على شريطة التفسير)^(٢)، قال: " ضابطه: أن يتقدّم اسمٌ ويعدّه فعلٌ، أو ما هو في معنى الفعل مسلّطٌ على ضمير ذلك الاسم على جهة المفعولية، أو ما يتعلق بضميره لو سلّط على الأوّل لكان معمولاً له"^(٣)، فهو لم يذكر في هذا الضابط أن يكون الضمير منصوباً لفظاً أو تقديرًا.

وقد اختلفت عبارات النحويين في ضابط أو حدّ الاشتغال إذا كان منصوباً، فمنهم من اكتفى بالتمثيل له: كسيبويه^(٤)، وتبعه: المبرّد^(٥)، والزمخشري^(٦)،

(١) المحصل في شرح أسرار المفصل: ١ / ٧٩٩ - ٨٠١.

(٢) ينظر: المفصل: ٧١.

(٣) الإيضاح في شرح المفصل: ١ / ٢٧٦، وكذلك في شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب: ٢ / ٤٥٩، لم يذكر ابن الحاجب أن يكون الضمير منصوباً لفظاً أو تقديرًا، حيث قال: " ما أضمر عامله على شريطة التفسير، وهو كل اسم بعده فعلٌ أو شبهه مشتغلٌ عنه بضميره أو بمتعلقه لو سلّط عليه هو أو مناسبه، لتصبّه".

(٤) ينظر: الكتاب: ١ / ٨١.

(٥) ينظر: المقتضب: ٢ / ٧٤.

(٦) ينظر: المفصل: ٧١.

وابن يعيش^(١).

ومنهم من ذكر له ضابطاً أو حداً، ومن أبرزها:

- هو ما أضمر عاملةً على شريطة التفسير، وهو كل اسم بعده فعلٌ أو شبههُ مشتغلٌ عنه بضميره
- أو بمتعلقه لو سُلطَ عليه هو أو مُناسِبه لَنَصَبِهِ، وهذا حدّ ابن الحاجب^(٢)، وتبعه: ابن فلاح^(٣)، وأبو بكر الخبيصي^(٤)، وعصام الدين الإسفرايني^(٥).
- هو أن يتقدّم اسم أو يتأخر عنه فعلٌ متصرفٌ أو ما جرى مجراه يعمل في ضميره أو في سببه، ولو لم يعمل فيهما لعمل في الاسم الأوّل أو في موضعه، وهذا حدّ ابن عصفور^(٦)، وابن عقيل^(٧).
- هو أن ينتصب ضمير اسم سابقٍ لفظاً أو تقديرًا، وهذا الاسم مفتقرٌ لما بعده أو ملابس ضميره، غير صلة ولا مشبه بها، ولا شرط مفصول بأداته، ولا جواب مجزوم، ولا مسند لضمير الاسم السابق مع كون الضمير متصلاً، ولا تالي لاستثناءٍ أو لحرفٍ ناسخٍ أو لكم الخبرية أو لحرف تحضيضٍ أو عرضٍ أو تمنٍ بـ (ألاً)، ويجب نصبُ الاسم السابق إن تلا ما يختصُ بالفعل، نحو: إن زيدا ضربتهُ عقل، أو كان بعد استفهام بغير الهمزة،

(١) ينظر: شرح المفصل له: ٢ / ٣٠.

(٢) ينظر: شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب: ٢ / ٤٥٩، والإيضاح في شرح المفصل: ١ / ٢٧٦.

(٣) ينظر: شرح الكافية في النحو له: ٢ / ٥٧٧ - ٥٧٨.

(٤) ينظر: الموشح على كافية ابن الحاجب: ٢٥٦ - ٢٥٩.

(٥) ينظر: شرح العصام على كافية ابن الحاجب: ٢٤١ - ٢٤٦.

(٦) ينظر: شرح جمل الزجاجي له: ١ / ٣٦١.

(٧) ينظر: شرح ابن عقيل: ٢٣٦.

نحو: هل مرادك نلتة، فالنصب في هذين وشبههما واجب، وهذا حدّ ابن مالك^(١).

• هو كلّ اسم بعده فعل، أو ما أشبهه مشتغل عنه بضميره المنصوب لفظاً أو تقديرًا، بحيث لو سُلِّط عليه هو أو مناسبه لنصبه، وهذا حدّ العلوي^(٢).

• هو أن يشتغل فعل متأخر بنصبه لمحلّ ضمير اسم متقدّم عن نصبه للفظ ذلك الاسم أو لمحلّه، وهذا حدّ ابن هشام الأنصاري^(٣).

• هو أن يتقدّم اسم ويتأخر عنه فعل متصرف، أو وصف صالح للعمل مشغول عن نصبه لفظاً أو محلاً بالنصب لمحلّ ضميره أو لمُلايسه بواسطة أو غيرها، وهذا حدّ الشيخ خالد الأزهري^(٤)، والفاكهي^(٥).

ويتبيّن لي أنّ استدراك العلويّ على ابن الحاجب أنّه لم يذكر في ضابط الاسم المشتغل عنه إذا كان منصوباً (أن يكون الضمير منصوباً لفظاً أو تقديرًا) غير متّجه؛ لأنّ هذا القيد قاصر، ويرد عليه إشكالان:

الأوّل: أنّ العلويّ قد ذكر بأنّ الضمير يجب أن يكون منصوباً لفظاً أو تقديرًا، وإذا لم يكن منصوباً لفظاً أو تقديرًا فإنّه لا يجوز نصب الاسم المتقدّم، كما في قولنا: زيدٌ قام، وزيدٌ خرج، فـ (زيد) هاهنا اسم بعده فعل اشتغل عنه بضميره ولكنّه لا يحسن نصبه هاهنا؛ لأنّ الضمير لم يكن منصوباً لفظاً أو تقديرًا، ويُفسد هذا

(١) ينظر: شرح التسهيل: ٢ / ١٣٦ - ١٤٠.

(٢) ينظر: المحصل في شرح أسرار المفصل: ١ / ٨٠١.

(٣) ينظر: أوضح المسالك: ٢ / ١٥٨ - ١٥٩.

(٤) ينظر: شرح التصريح بمضمون التوضيح: ١ / ٤٤١.

(٥) ينظر: شرح كتاب الحدود في النحو له: ٢٠١ - ٢٠٢.

الضابط بعض الصور، نحو قولنا: (خرجت فإذا زيدٌ يضربه عمرو) فـ (زيدٌ) هاهنا اسم بعده فعل اشتغل عنه بضميره، وضميره هنا منصوبٌ محلاً، وهذا الفعل لو سلط على زيد لنصبه ومع ذلك لم ينتصب (زيد)؛ لوقوعه بعد إذا الفجائية، وإذا وقع الاسم بعد ما يختص بالابتداء فإنه يكون مرفوعاً؛ فحينئذ لا يكون انتصاب الضمير محلاً أو تقديرًا شرطًا لنصب الاسم المتقدم، ويعضد هذا قول رضي الدين الاسترابادي: "وليس الشرط أن يكون الضمير منصوبًا لفظًا أو محلاً كما ظن بعضهم، نظرًا إلى نحو: زيدًا ضربته، أو مررت به، أو أنا ضاربه، بل الشرط انتصابه لفظًا أو محلاً أو انتصاب متعلقه كذلك، ألا ترى أنك تقول: هندًا ضربت من تملكه أو مررت بمن تملكه، والضمير مرفوع، والمعنى: ضربت مملوكها ومررت بمملوكها"^(١).
 الثاني: أن الضمير لا يُنصب لفظًا وإنما ينصب محلاً، والعلوي يقول: "أن يكون الضمير الذي اشتغل به منصوبًا لفظًا أو تقديرًا، فاللفظ في مثل قولك: زيدًا ضربته، والتقدير في مثل قولك: زيدًا مررتُ به"^(٢)، ويُفسدُ هذا الضابط قول الشيخ خالد الأزهرى: "وذهب جمهور الشارحين إلى أن نصب اللفظ أو المحل إنما هو للضمير المشتغل به العامل، مدعين أن العامل إذا وصل إلى الضمير بنفسه ينصب لفظه، وإذا وصل إليه بحرف جرٍ ينصب محله، والتحقق: أن نصب اللفظ أو المحل إنما هو للاسم المتقدم، وأن الضمير لا ينصب له لفظ"^(٣).

(١) شرح الرضي على كافية ابن الحاجب: ١ / ٤٠١.

(٢) المحصل في شرح أسرار المفصل: ١ / ٨٠١.

(٣) شرح التصريح بمضمون التوضيح: ١ / ٤٤١.

الخاتمة

- توصلت من خلال هذه الدراسة إلى نتائج متعددة أهمها ما يلي:
- أن بعض استدراقات العلوي لابن الحاجب وجبهة معضودة بالأدلة والحجج القويّة، وبعضها الآخر غير متجهة، ولا حجة له فيها.
 - من الآراء التي انفرد بها العلوي في استدرাকاته على ابن الحاجب على حدّ علمي: رأيه في ضابط الاسم المشتغل عنه إذا كان منصوبًا.
 - أن العلوي يتّصف بالإنصاف، والبعد عن التّحيز والتّعصب، فهو عندما يستدرك على ابن الحاجب لا يسيء له، بل ينبّه على موضع الاستدراك دون أن يتعرض له بسوء.
 - كان العلوي - رحمه الله - في أغلب المسائل التي استدرك عليه فيها يتحرّى الدقة في توثيق الآراء والأقوال لابن الحاجب، وقد تبين ذلك من خلال دراسة المسائل.
 - أن استدراقات يحيى بن حمزة العلوي على ابن الحاجب لم تقتصر على جانب من جوانب النحو العربي بل شملت الحدود، والأحكام النحوية، والتّوجيهات الإعرابية، وغيرها.

ثبت المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

- الإسترايادي، (رضي الدين محمد بن الحسن ٦٨٦هـ)، شرح كافية ابن الحاجب، تحقيق: أحمد السيد أحمد - المكتبة التوفيقية - القاهرة (د.ط.)، (د.ت.).
- الإسفراييني، (عصام الدين إبراهيم بن محمد بن عريشاه ٩٥١هـ)، شرح العصام على كافية ابن الحاجب، تحقيق: د. محمد باسل عيون السود - دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى - ١٤٤١هـ / ٢٠٢٠م.
- الأدفوي، (أبو الفضل كمال الدين جعفر بن ثعلب الشافعي ٧٤٨هـ)، الطالع السعيد الجامع أسماء نجباء الصّعيد، تحقيق: سعد محمد حسن - الدار المصرية للتأليف والترجمة - القاهرة - (د.ط.) - ١٩٦٦م.
- الأزهرّي، (أبو الوليد خالد بن عبدالله الجرجاوي ٩٠٥هـ)، التّصريح بمضمون التّوضيح، تحقيق: محمد باسل عيون السود - دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى - ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م.
- البغدادي، (اسماعيل باشا بن محمد أمين الباباني ١٣٣٩هـ)، هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنّفين، دار إحياء التراث العربي - بيروت - (د.ط.) - ١٩٥٥م.
- الجرجاني، (أبو بكر عبد القاهر بن عبدالرحمن بن محمد ٤٧١هـ)، المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق: د. كاظم بحر المرجان - دار الرشيد - العراق - (د.ط.) - ١٩٨٢م.
- ابن الجزري، (الإمام شمس الدين أبو الخير محمد بن محمد الدمشقي الشافعي ٨٣٣هـ)، غاية النّهاية في طبقات القراء، تحقيق: برجستراسر - دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى - ١٤٢٧هـ / ٢٠٠٦م.
- ابن جني، (أبو الفتح عثمان الموصلي ٣٩٢هـ)، الخصائص، تحقيق: عبد الحميد هندواي - دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الثالثة - ١٤٢٩هـ / ٢٠٠٨م.

- ابن جنّي، (أبو الفتح عثمان الموصليّ ٣٩٢هـ)، اللّمع في العربية، تحقيق: سميح أبو مغلي- دار مجدلاوي- عمان- الأردن- (د.ط)- ١٩٨٨م.
- ابن الحاجب، (جمال الدين أبو عمرو عثمان بن عمر الدونيّ ٦٤٦هـ)، الإيضاح في شرح المفصل، تحقيق: إبراهيم محمد عبد الله- دار سعد الدين- دمشق- الطبعة الأولى- ١٤٢٥هـ/٢٠٠٥م.
- ابن الحاجب، (جمال الدين أبو عمرو عثمان الدونيّ ٦٤٦هـ)، أمالى ابن الحاجب، تحقيق: فخر صالح سليمان قداره- دار الجيل- بيروت- (د.ط)- ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م.
- ابن الحاجب، (جمال الدين أبو عمرو عثمان الدونيّ ٦٤٦هـ)، شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب، تحقيق: جمال عبد العاطي- مكتبة نزار مصطفى الباز- الرياض- الطبعة الأولى- ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.
- ابن الحاجب، (جمال الدين أبو عمرو عثمان بن عمر الدونيّ ٦٤٦هـ)، شرح الوافية نظم الكافية، تحقيق: د. موسى بناي علوان العليلي- مطبعة الآداب- بغداد- (د.ط)- ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.
- حاجي خليفة، (مصطفى بن عبدالله الحلبيّ ١٠٦٧هـ)، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، تصحيح وتنقيح: محمد شرف الدين- دار إحياء التراث العربيّ- بيروت- (د.ط)، (د.ت).
- أبو حيّان، (محمد بن يوسف بن عليّ الغرناطيّ الأندلسيّ ٧٤٥هـ)، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: د. رجب عثمان محمد- مكتبة الخانجي- القاهرة- الطبعة الأولى- ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.
- أبو حيّان، (محمد بن يوسف بن عليّ الغرناطيّ الأندلسيّ ٧٤٥هـ)، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق: د. حسن هنداوي- دار القلم- دمشق- (د.ط)- (د.ت).

- ابن الخباز، (شمس الدين أحمد بن الحسين الموصلني ٦٣٧هـ)، توجيه اللّمع شرح كتاب اللّمع، تحقيق: د.

فايز زكي محمد دياب- دار السلام- القاهرة- الطبعة الثانية- ١٤٢٨هـ / ٢٠٠٧م.

- ابن الخباز، (شمس الدين أحمد بن الحسين الموصلني ٦٣٧هـ)، الغرة المخفية في شرح الدرّة الألفية لابن معطي، تحقيق: حامد محمد العبدلي- مطبعة العاني- بغداد- (د.ط)- ١٤٠٤هـ / ١٩٨٣م.

- ابن الخباز، (شمس الدين أحمد بن الحسين الموصلني ٦٣٧هـ)، النهاية في شرح الكفاية، تحقيق: د. عبد الجليل محمد عبد الجليل العبادي- الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي- القاهرة- (د.ط)، (د.ت).

- الخبيصي، (محمد بن أبي بكر بن محرز بن محمد ٧٣١هـ)، الموشح على كافية ابن الحاجب، تحقيق: د. عصام درّار الكوسى- الهيئة العامة السورية للكتاب- دمشق- (د.ط)- ٢٠١٧م.

- ابن خروف، (أبو الحسن علي بن محمد الحضرمي الإشبيلي ٦٠٩هـ)، شرح جمل الزّجاجي، تحقيق: د. سلوى محمد عرب- دار إحياء التراث الإسلامي- مكة المكرمة- الطبعة الأولى- ١٤١٩هـ / ١٩٩٨م.

- ابن خلكان، (أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر ٦٨١هـ)، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق: إحسان عباس- دار صادر- بيروت- (د.ط)- (د، ت).

- الخوارزمي، (صدر الأفاضل القاسم بن الحسين بن أحمد ٦١٧هـ)، التّخمير: شرح المفصل في صنعة الإعراب، تحقيق: د. عبد الرحمن العثيمين- دار الغرب الإسلامي- بيروت- (د.ط)، (د.ت).

- الذهبي، (أبو عبدالله شمس الدين بن محمد ٧٤٨هـ)، تذكرة الحفاظ، تحقيق: عبدالرحمن المعلمي- دار الكتب العلمية- بيروت- (د.ط) - (د.ت).

- ابن زبارة، (محمد بن محمد بن يحيى)، تاريخ الأئمة الزيدية في اليمن حتى العصر الحديث، مكتبة الثقافة الدينية - القاهرة - (د.ت).
- الزركلي، (خير الدين بن محمود بن محمد ١٣٩٦هـ)، الأعلام (قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين)، دار العلم - بيروت - الطبعة الخامسة عشر - ٢٠٠٢م.
- الزمخشري، (أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد ٥٣٨هـ)، المفصل في علم العربية، تحقيق: د. فخر صالح قدارة - دار عمار للنشر والتوزيع - عمان - الطبعة الأولى - ١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤م.
- ابن السراج، (أبو بكر محمد بن السري بن سهل ٣١٦هـ)، الأصول في النحو، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي - مؤسسة الرسالة - الطبعة الثالثة - (د.ت).
- السراجي، (القاسم بن الحسن بن القاسم)، الروائح العطرة بنبذة مختصرة من سيرة أمير المؤمنين المؤيد برب العزة الإمام يحيى بن حمزة، مؤسسة التبصرة للطباعة والنشر - الطبعة الأولى - ١٤٤١هـ / ٢٠١٩م.
- السكري، (أبو سعيد الحسن بن الحسين العتكي ٢٧٥هـ)، شرح أشعار الهذليين، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج - مكتبة دار العروبة - القاهرة - الطبعة الأولى - ١٣٨٤هـ / ١٩٦٥م.
- سيبويه، (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ١٨٠هـ)، كتاب سيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون - مكتبة الخانجي - الشركة الدولية للطباعة - القاهرة - الطبعة الرابعة - ١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤م.
- السيوطي، (جلال الدين بن عبدالرحمن بن أبي بكر الخضير ٩١١هـ)، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم - دار الفكر - الطبعة الثانية - ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م.

- السيوطي، (جلال الدين بن عبدالرحمن بن أبي بكر الخضير ٩١١هـ)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: أحمد شمس الدين - دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى - ١٤١٨هـ / ١٩٩٨م.
- ابن شامة المقدسي، (شهاب الدين بن إسماعيل ٦٦٥هـ)، الدَّيْل على الرّوضتين: تراجم رجال القرنين السادس والسابع، تحقيق: محمد زاهد بن الحسن الكوثري - دار الجيل - بيروت - الطبعة الثانية - ١٩٧٤م.
- الشّوكاني، (محمد بن علي بن محمد ١٢٥٠هـ)، البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، تحقيق: محمد حسن حلاق - دار ابن كثير - دمشق - الطبعة الأولى - ١٤٢٧هـ / ٢٠٠٦م.
- الصّفيّ، (صلاح الدين خليل بن أيبك ٧٦٤هـ)، الوافي بالوفيات، تحقيق: أحمد الأرناؤوط، وزكي مصطفى - دار إحياء التراث العربي - بيروت - الطبعة الأولى - ١٤٢٠هـ / ٢٠٠٠م.
- العرشي، (القاضي حسين بن أحمد ١٣١٨هـ)، بلوغ المرام في شرح مسك الختام في من تولى ملك اليمن من ملك وإمام، تصحيح وتحقيق: الأب أنستاس ماري الكرملّي (عضو في مجمع اللغة العربية) - مكتبة الثقافة الدينية - (د.ط)، (د.ت).
- ابن عصفور، (أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد الإشبيلي ٦٦٩هـ)، شرح جمل الرّجاعي، تحقيق: د. صاحب أبو جناح - مكتبة الإسكندرية - (د.ط) - (د.ت).
- ابن عقيل، (بهاء الدين عبدالله بن عقيل الهمداني المصري ٧٦٩هـ)، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: أحمد طعمه حلبى - دار المعرفة - بيروت - الطبعة الأولى - ١٤٢٢هـ / ٢٠٠١م.
- ابن عقيل، (بهاء الدين عبدالله بن عقيل الهمداني المصري ٧٦٩هـ)، المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق: د. محمد كامل بركات - دار الفكر - دمشق - الطبعة الأولى - ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م.

- العكبري، (أبو البقاء عبدالله بن الحسين بن عبدالله الحنبلي ٦١٦هـ)، اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: غازي مختار طليمات - دار الفكر - دمشق - الطبعة الأولى - ١٤١٦هـ / ١٩٩٥م.
- ابن العماد الحنبلي، (شهاب الدين دمشقي ١٠٨٩هـ)، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، تحقيق: محمود وعبد القادر الأرنؤوط، دار ابن كثير - دمشق - الطبعة الأولى - ١٤١٢هـ / ١٩٩١م.
- الفارسي، (أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار ٣٧٧هـ)، الإيضاح العضدي، تحقيق: د. كاظم بحر المرجان - عالم الكتب - بيروت - الطبعة الثانية - ١٤١٦هـ / ١٩٩٦م.
- الفاكهي النحوي، (جمال الدين عبدالله بن أحمد بن علي المكي ٩٧٢هـ)، شرح كتاب الحدود في النحو، تحقيق: د. المتولي رمضان - مكتبة وهبة - القاهرة - الطبعة الثانية - ١٤١٤هـ / ١٩٩٣م.
- ابن فرحون، (برهان الدين إبراهيم المدني المالكي ٧٩٩هـ)، الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، تحقيق: محمد الأحمد - دار التراث للطباعة والنشر - القاهرة - الطبعة الأولى - ١٩٧٢م.
- كحالة، (عمر رضا محمد راغب دمشقي ١٤٠٨هـ)، معجم المؤلفين تراجم مصنفي الكتب العربية، مؤسسة الرسالة - بيروت - الطبعة الأولى - ١٤١٤هـ / ١٩٩٣م.
- المؤيد بالله، (إبراهيم بن القاسم بن الإمام ١١٥٢هـ)، طبقات الزيدية الكبرى ويسمى بلوغ المرام إلى معرفة الإسناد، تحقيق: عبدالسلام بن عباس الوجيه - مؤسسة الإمام زيد بن علي الثقافية - الأردن - عمان - الطبعة الأولى - ١٤٢١هـ / ٢٠٠١م.

- ابن مالك، (جمال الدين محمد بن عبدالله الأندلسي ٦٧٢هـ)، شرح التسهيل، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون - دار هجر للطباعة والنشر - مصر - الطبعة الأولى - ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م.
- ابن مالك، (جمال الدين محمد بن عبدالله الأندلسي ٦٧٢هـ)، شرح الكافية الشافية، تحقيق: د. عبد المنعم أحمد هريري - دار المأمون للتراث - مكة المكرمة - الطبعة الأولى - ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م.
- المبرد، (أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر ٢٨٥هـ)، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة - مطابع الأهرام التجارية - القاهرة - الطبعة الثالثة - ١٤١٥هـ / ١٩٩٤م.
- مخلوف، (محمد بن محمد بن عمر بن علي بن قاسم المنستيري ١٣٦٠هـ)، شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، المطبعة السلفية - القاهرة - (د.ط) - ١٣٤٩هـ.
- المرادي، (أبو محمد الحسن بن قاسم المصري ٧٤٩هـ)، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تحقيق: د. عبد الرحمن علي سليمان - دار الفكر العربي - القاهرة - الطبعة الأولى - ١٤٢٢هـ / ٢٠٠١م.
- ناظر الجيش، (محمد بن يوسف بن أحمد بن عبد الدائم الحلبي ٧٧٨هـ)، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، تحقيق: علي محمد فاخر، و جابر محمد البراجة، وإبراهيم جمعة العجمي، وجابر السيد مبارك، وعلي السنوسي، ومحمد راغب نزال - دار السلام - القاهرة - الطبعة الأولى - ١٤٢٨هـ / ٢٠٠٧م.
- الهذليين، ديوان الهذليين، تحقيق: القسم الأدبي بدار إحياء الآداب العربية - مطبعة دار الكتب المصرية - القاهرة - الطبعة الثانية - ١٩٩٥م.
- ابن هشام، (عبدالله جمال الدين بن يوسف بن أحمد الأنصاري ٧٦١هـ)، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد - دار الفكر - الطبعة السادسة - ١٣٩٤هـ / ١٩٧٤م.

- الواسعي، (عبد الواسع بن يحيى بن حسين اليماني ١٣٧٩هـ)، تاريخ اليمن المسمّى فرجة الهموم والحزن في حوادث وتاريخ اليمن، المطبعة السلفية - القاهرة - (د.ط) - ١٣٤٦هـ.

- الوجيه، (عبدالسلام بن عباس ١٤٤٣هـ)، أعلام المؤلفين الزيدية، مؤسسة الإمام زيد بن علي الثقافية - الأردن - عمان - الطبعة الأولى - ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م.
- اليافعي، (أبو محمد عبدالله المكي ٧٦٨هـ)، مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان، تحقيق: خليل المنصور - دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى - ١٤١٧هـ / ١٩٩٧م.

- ابن يعيش، (أبو البقاء يعيش بن علي بن أبي السرايا الموصلي ٦٤٣هـ)، شرح المفصل، تحقيق: د. إميل بديع يعقوب - دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى - ١٤٢٢هـ / ٢٠٠١م.

الرسائل الجامعية:

- الأبيدي، (علي بن محمد بن محمد بن عبدالرحمن ٦٨٠هـ)، الأبيدي ومنهجه في النحو مع تحقيق السفر الأول من شرحه على الجزولية، تحقيق: سعد حمدان محمد الغامدي - رسالة دكتوراة - جامعة أم القرى - مكة المكرمة - ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م.

- العلوي، (المؤيد بالله يحيى بن حمزة بن علي بن ابراهيم ٧٤٩هـ)، المحصل في شرح أسرار المفصل، (الجزء الأول)، تحقيق: خالد أبو جندية - رسالة دكتوراه - جامعة الأزهر بمصر - ١٩٨٢م.

- العلوي، (المؤيد بالله يحيى بن حمزة بن علي بن ابراهيم ٧٤٩هـ)، المحصل في شرح أسرار المفصل، (الجزء الثاني)، تحقيق: سليمان بن سليمان الراجح العنقري - رسالة دكتوراه - جامعة الامام محمد بن سعود الإسلامية - الرياض - ١٤٢٦هـ / ١٤٢٧هـ.

- ابن فلاح النَّحويّ، (تقيّ الدين أبو الخير منصور بن فلاح اليمنيّ ٦٨٠هـ)، ابن فلاح النَّحويّ: حياته، وآراؤه، ومذهبه، مع تحقيق الجزء الأول من كتابه الموسوم بـ (المغني)، تحقيق: عبد الرزاق أسعد السعدي - رسالة دكتوراة - جامعة أم القرى - مكة المكرمة - ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م.

- ابن فلاح النَّحويّ، (تقيّ الدين أبو الخير منصور بن فلاح اليمنيّ ٦٨٠هـ)، شرح الكافية في النحو، تحقيق: نصار بن محمد بن حسين حميد الدين - رسالة دكتوراه - جامعة أم القرى - مكة المكرمة - ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م.